

في العمق

فيتو أميركي على تقاسم النفوذ الأجنبي في ليبيا

الليبيون يرفضون مؤامرة تعيد سيناريو عراق 2003 في بلادهم



الأمان لن يأتي من الخارج

ولم يطلبا رسميا من القيادة العامة وقف عملية طوفان الكرامة التي دسنتها القوات المسلحة في الرابع من أبريل الماضي. وأوضحت أن الجانب الأميركي استمع إلى ملاحظات المشير حفتر، والتي فُذ من خلالها كل ما جاء على لسان وفد حكومة الوفاق في زيارته الأخيرة إلى واشنطن، والذي عاد بدوره إلى طرابلس بجملة من الملاحظات الأميركية حول سيطرة الميليشيات على قرار المجلس الرئاسي واستيعاب إرهابيين مطلوبين من الداخل والخارج في صفوف المقاتلين ضد الجيش من بينهم فاروق من المنطقة الشرقية كانوا ينشطون في صفوف مجالس الشورى بدرنة وبنغازي وإجدايا المرتبطة عقائديا بتنظيم القاعدة من خلال فرعه المحلي أنصار الشريعة. وكان وزيراً الخارجية والداخلية في حكومة الوفاق محمد سبالة وفتحي المتحد طرحت وجهة نظر جماعة الإخوان وأمري الميليشيات على الإدارة الأميركية باعتبارها وجهة نظر المجلس الرئاسي وحكومته، لكنها فوجئاً بأن لدى الإدارة الأميركية معلومات كاملة عما يدور على الأرض بما في ذلك طبيعة الدور الميليشياوي في تسيير مقاليد الحكم المنحدرة من صلب اتفاق الصخيرات قبل أربع سنوات.

ومحافظة لجلبل نفوسة تمتد حتى زوارة ومحافظة للتبو يكون مركزها مرزق ومحافظة لبرقة مركزها بنغازي ومحافظة لطرابلس ومحافظة للجفرة ومحافظة لسبها ومحافظة للقرنة ومناطق الجنوب الغربي، وسيعطى لتلك المحافظات الحق في التحكم في جانب مهم من ثرواتها وعقد الاتفاقيات بشأنها. هذا المشروع في حالة إقراره سيكون مستقلا من الخارج على الحالة الليبية بهدف استبعاد البرلمان والجيش من أي دور مستقبلي، وهو ما يعتبره المراقبون مؤامرة ضد ليبيا الموحدة. وسيجعلها إلى ساحة للمصراعات الإقليمية والدولية المباشرة خصوصا في ظل أهميتها الاستراتيجية في جنوب المتوسط وشمال أفريقيا، وهو ما ترفضه القيادة العامة للقوات المسلحة بشكل واضح، حيث أن الحل بالنسبة لها أبسط من ذلك ويتمثل في حل الميليشيات وإعادة بناء مؤسسات الدولة دون وصاية أجنبية، الأمر الذي يبدو الجانب الأميركي مقتنعا به، حيث جاء في بيان الخارجية الأميركية أن جهودا ملموسة تشمل معالجة المجموعات المسلحة والعناصر المتطرفة الموجودة في ليبيا. ولكن المصادر المطلعة على قوى الاجتصاع أكدت أن الجانب الأميركي لم يطرح الطريقة التي سيتم بها حل الميليشيات، ولا أفق الحل السياسي،

اعتبر المراقبون تلك الخطوة بمثابة دعم صريح لجهود الجيش الليبي لتحرير بلاده من حكم الميليشيات في مواجهة حكومة الوفاق التي فشلت في تحقيق أي من الأهداف التي أنيطت بعهدتها من قبل المجتمع الدولي قبل أربع سنوات، كما كان للولايات المتحدة دور مهم في عرقلة أي إعلان من مجلس الأمن يدعو إلى وقف القتال أو ينذّر بتقدم الجيش نحو طرابلس.

حل خارجي

بالمقابل، يرفض الجيش الوطني أي محاولة لفرض مشروع حل خارجي على الأزمة الليبية. فكتابة الدستور من قبل الأمم المتحدة تعني كتابته من قبل خبراء من دول بعينها ومنها الولايات المتحدة كما حدث في الحالة العراقية التي لا تزال تواجه النتائج الكارثية للتدخل العسكري وإسقاط النظام في العام 2003. ذات الأمر بالنسبة لتقسيم البلاد على أساس فيدرالي كان الليبيون قد تجاوزوه في العام 1963 عندما ألغوا المملكة المتحدة وأعلنوا قيام المملكة الليبية بعد الإطاحة بالحكم الذاتي الثلاثي في برقة وطرابلس وفزان. فأشروع الجديد يحاول أن يطرح النموذج الفاشل في العراق، بتقسيم ليبيا إلى تسع محافظات تنتشر المصادر إلى أن من بينها محافظة لمصراة

كما حدث في مناسبات سابقة، تركت القيادة العامة للقوات المسلحة الليبية للجانب الأميركي فرصة المبادرة بالإعلان عن محادثات تمت بينهما. يأتي ذلك ضمن سياسة المشير خليفة حفتر المعتمدة في جانب كبير على السرية، وعدم الرغبة في إحراج الحلفاء، وفسح المجال لهم لكي يعلنوا عمّا يرونه مناسبا من مجمل حواراتهم معه.

وقال شينكر في تصريحات لقناة "سي.أن.أن" إن الوفد الأميركي أكد حرصه على سيادة ليبيا، وسلامتها الإقليمية، كما حذر من التدخل الروسي المتزايد في الشأن الليبي، متهمًا موسكو بمحاولة زعزعة الاستقرار في ليبيا عبر تزايد وتيرة نشر القوات الروسية في ضواحي طرابلس. ولفت المسؤول الأميركي إلى ما وصفه بتزايد النشاط العسكري الروسي في طرابلس، حيث قال إنه أمر من شأنه أن يُقوّض الحلّ السياسي، ويزعزع الاستقرار، وينتج عنه تزايد أعداد القتلى المدنيين في الحرب على تخوم طرابلس بين قوات الجيش الوطني وقوات تابعة لحكومة الوفاق.

وأوضح عضو مجلس النواب جاب الله الشيباني أن الزيارة التي قام بها الوفد الأميركي تأتي بعد زيارة قام بها عدد من المسؤولين في حكومة الوفاق إلى الولايات المتحدة، موضحا أن حكومة الوفاق تسعى لوقف إطلاق النار بكل الطرق.

وأضاف في تصريحات صحافية أن هذا اللقاء يأتي عقب قناعة من الجانب الأميركي بأن وجود الميليشيات يتنافى مع بناء واستقرار الدولة، موضحا أن هناك مخاوف من الإدارة الأميركية من الدور الروسي في ليبيا، وقلل الشيباني من هذه المخاوف معتبرا الأساس لها من الصحة، مؤكدا أن ليبيا تتعاون مع كل من يقدم لها المساعدة للقضاء على الإرهاب. وأكدت مصادر مطلعة لـ"العرب" أن الجانب الأميركي طلب الاجتماع بخليفة حفتر لوضع النقاط على الحروف في عدد من المسائل المهمة قبل مؤتمر برلين بحضور الفاعلين الرئيسيين الإقليميين والدوليين في الملف الليبي. وتصرّ واشنطن على أن مشاركتها في مؤتمر برلين مرتبطة بجدية وأهمية النتائج التي ستتمخض عنه.

سبق روسي

لا تريد الولايات المتحدة مؤتمر برلين أن يكون منطلقا لتقاسم النفوذ الأجنبي في ليبيا وخاصة مع خشيته من التغلغل الروسي، في ظل الحديث عن وجود مبادرة مطروحة تتمحور حول تقسيم ليبيا إلى تسع محافظات، واعتماد النظام الفيدرالي، وتكليف الأمم المتحدة بكتابة دستور جديد، وإعادة بناء الجيش تحت إشراف دولي. وأكبر مخاوف واشنطن هي أن تحتل روسيا موقع قدم في الأراضي الليبية، لذلك كان التركيز الأميركي خلال الأيام الماضية على هذا الموضوع بالذات

الجيب الأسود
كاتب تونسي

تتفق الإدارة الأميركية مع القيادة العامة للقوات المسلحة الليبية على ضرورة حل الميليشيات من أجل فتح باب الحل السياسي في ليبيا وتسهيّل انعقاد مؤتمر برلين. ورحب الليبيون بالموقف الأميركي إلا أنهم شدّدوا على أن رفضهم تكرار سيناريو الحل الذي طرح في العراق في 2003، مشيرين إلى أن أي حل يجب أن يكون ليبي المصدر والهوية. وانهقد، الأحد الماضي، لقاء مهم جمع القائد العام للقوات المسلحة الليبية خليفة حفتر بوفد من الخارجية الأميركية ضم نائبة مستشار الأمن القومي لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فيكتوريا كوتس، والسفير الأميركي لدى ليبيا، ريتشارد نورلاند، والنائب الأول لمساعد وزير الخارجية للشؤون الدولية في وزارة الطاقة الأميركية ماثيو زايس، ونائب مدير الاستراتيجية والمشاركة في القيادة العسكرية الأميركية في أفريقيا، العميد ستيفن ديميليانو.

ديفيد شينكر

تزايد النشاط الروسي
في طرابلس يقوّض
الحلول السياسية

وكشفت الخارجية الأميركية في بيان لها الإثنين، أن واشنطن قدّمت خلال هذا اللقاء تلميحات للقائد العام للقوات المسلحة الليبية بشأن حل الميليشيات المسلحة ومحاربة العناصر المتطرفة في ليبيا، وأن وفدا ضم مسؤولين أميركيين كبارا أكدوا للقائد العام، أن هناك جهودا ملموسة تشمل معالجة المجموعات المسلحة والعناصر المتطرفة الموجودة في ليبيا.

وقال البيان إن المسؤولين أكدوا دعم واشنطن الكامل لسيادة ليبيا وسلامتها الإقليمية. كما أكدوا أن المناقشات الصريحة تعتمد على المحادثات الأخيرة مع المسؤولين في حكومة الوفاق بهدف إرساء أساس مشترك للتقدم بشأن القضايا التي تفرّق بينهما. وتحتّ واشنطن الطرفين على اعتنام هذه الفرصة لبناء مستقبل آمن ومزدهر للليبيا. وأوضح ديفيد شينكر، مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأدنى، أن الإدارة الأميركية تعتقد منذ فترة طويلة لقاءات مع حفتر.

تغييرات واسعة للمحافظين تختبر قدرة صناعة نخبة جديدة في مصر

الأدوات التي تمكنهم من ذلك، لأن رؤية الدولة في النهاية لم تتغير تجاه اختيار المحافظين.

24

نائباً جديداً تم تعيينهم من شباب الأحزاب والخاصين للتأهيل تحت إشراف البرنامج الرئاسي

ورأى ربيع، أن تواجد الشباب جزء من خطة الدولة نحو الانفتاح على قطاعات لم تكن تولى لها اهتماما من قبل، وجهودها بحاجة لأن تكون أشمل لتطبيق تصريحات المسؤولين المعلقة حول تمكينهم بالفعل وسط عزوف كبير للفئات الشبابية المسيّسة عن المشاركة في الانتخابات الانتخابية الماضية. ويتوقع البعض من المراقبين نجاحا محسودا لهذه الخطوة بعد أن اتخذت جانبا دعائيا، وخضعت لمعايير حكومية، ما يعني اقتصارها على فئة معينة هدفها الاستمرار في مناصبها قبل العمل على إحراز تقدم.

تسير غالبية الأحزاب التي ينتمي إليها هؤلاء الشباب في فلك الحكومة وخدمة سياساتها، ما يجعل الاختيار يبدو منصفاً على أشخاص يعينهم تضمن الحكومة والأهم، بالتالي لا يتحقق الهدف الأساسي لتمكين الشباب، ما يقلل من فرص تحقيق نتائج إيجابية على الأرض، وربما يشجع أجواء جديدة من الإحباط لدى شريحة أكبر من الشباب، فضلا أن تظل صامدة.

أكد الخبير بمركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، عمرو هاشم ربيع، أن فرص نجاح التجربة صعبة، لأن المطلوب حاليا ليس تعيين أشخاص جدد في القطاعات المحلية، بقدر الحاجة إلى قانون جديد للإدارة المحلية يضمن إقامة الانتخابات المعلقة منذ سنوات طويلة، وتواجد الشباب من دون مجالس تساعدهم على إنجاز عملهم قد يؤدي إلى فشل التجربة. وأشار لـ"العرب"، إلى أن المحافظات المصرية بحاجة إلى الاستقلال المادي والإداري وإعادة توزيع الخرائط قبل تقديم تجربة ضخ قيادات لإدارتها، والشباب الذين حصلوا على شهادات علمية علنا لن يكون بإمكانهم التعامل مع الأزمات اليومية للمواطنين، لعدم وجود

إنشاء قاعدة من الكفاءات الشبابية مؤهلة للعمل السياسي والإداري والاجتماعي، عبر إطلاع المشاركين في البرنامج على نظريات الإدارة والتخطيط العلمي. واختارت الحكومة لأول مرة خمسة من العناصر المشاركة في "تنسيقية شباب الأحزاب"، وتضم شباب 25 حزبا، ليكونوا نوابا للمحافظين، بعد أن ظلت الأحزاب بعيدة عن المشاركة في المناصب.



الشباب المصريون يحتاجون إلى أكثر من برنامج رئاسي موجه للنخبة

وأضاف لـ"العرب" أن وجود شباب برنامج التاهيل الرئاسي في مناصب تنفيذية بحاجة لدعم مجتمعي يقبل بتواجدهم، فأغلبهم لم تتجاوز أعمارهم الـ35 عاما، ما يجعلهم أمام تحدّ يعكس نجاحهم في تطبيق ما تعلموه خلال الدورات. وتأسس البرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب للقيادة في سبتمبر 2015، بهدف

بعض الأقاليم الحدودية. وظهر ذلك في وجود 10 عسكريين أنوا اليمين الدستورية كمحافظين.

وبدشت الحكومة أول مساهمة مباشرة واسعة في هذه التغييرات لما يسمى بـ"شباب البرنامج الرئاسي" الذي جرى إعداده لتولي بعض المناصب القيادية بالصورة التي تتوافق مع أهداف وطموحات النظام المصري الحالي.

في الوقت الذي ثمن فيه متابعون هذه الخطوة التي تمنح فرصة للشباب، أبدى البعض منهم تحفظات عليها، خوفا من أن تفرز "نماذج سياسية معلبة"، غير قادرة على الابتكار، وتصبح نسخة من الشخصيات التي تنفذ القرارات بشكل بيروقراطي.

وقال كريم السقا، عضو لجنة العفو الرئاسي عن الشباب، إن التجربة تحمل العديد من المكاسب والمخاطر، لأن تعامل الشباب مع البيروقراطية المترسخة في قطاع المحليات لن يكون سلسا، وسيواجهون صعوبات في تنفيذ أفكارهم، غير أنها تفتح الباب أمام إعادة فاعلية العمل الميداني لهؤلاء الشباب، وسيحاولون إثبات قدرتهم على تحقيق الذات.

أحمد جمال
صحافى مصري

القاهرة - أجرى الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي تعديلات واسعة على قطاع المحافظين، الأربعاء، شملت تعيين 16 محافظا جديدا و24 نائبا أغلبهم من شباب البرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب، في خطوة تختبر القدرة على صناعة نخبة سياسية وإدارية جديدة، في ظل الشكوى من حالة التزلزل التي عانت منها على مدار السنوات الماضية. ومتوقع أن تشهد الحكومة تغييرات مماثلة للخسيس، ويقرا متابعون التغيير في سياق توجه ظاهر نحو إدخال تعديلات على تحديث المتزائد عن إجراء إصلاحات سياسية في هياكل الدولة، ومنح فرصة للشباب للانخراط في مهام تنفيذية مباشرة، والتغطية على ما يتردد في أوساط خارجية بشأن اعتقال عناصر شبابية تتبنى مواقف مناهضة للحكومة. وأوضح مراقبون أن التغييرات لم تمنع وجود نسبة من العسكريين على رأس إدارة قطاع المحليات، خاصة في